قائد واحد يمثّل 7 مليارات نسمة ـ البحث عن القائد الأفضل

من مهام الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، بصفته قائداً لها، أن يكون مسؤولاً عن ضمان قدرة المنظمة على حلّ أهم مشكلات العالم وأشدّها تعقيداً.

ويؤدّي الأمناء العامّون دوراً مهمّاً في تحفيز الحكومات للتعامل مع قضايا مثل التغير المناخي وتشجيع التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان الأساسيّة. وبإمكان أولئك الأمناء العامّين المساعدة في منع الحروب وإيقافها عن طريق جهود الوساطة التي يبذلونها، كما يعملون على التمسك بالقيم والمثل العليا للبشرية، والمتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

وقد شهد ذلك الدور تطوّراً كبيراً من حيث النطاق والأهمية منذ إنشاء الأمم المتحدة. ويعمل الأمين العام للأمم المتحدة حالياً مع 193 دولة من أعضاء الأمم المتحدة، كما يرأس أكثر من 40 000 ألف موظف ويشرف على عمل 30 صندوقاً ووكالة وبرنامجاً تابعاً للأمم المتحدة تتناول جميعها نطاقاً واسعاً من القضايا الإنسانية والتنموية. ومن المثير للدهشة أنه في الوقت الذي زادت فيه مسؤوليات الأمم المتحدة خلال العقود السبعة الأخيرة جوهريّاً، فإنّ عملية اختيار قائدها قد تمّ تحديدها، إن صحّ لك، عن طريق ممارسات عرفية وغير رسمية وقديمة.

قضية تحتاج إلى إصلاح عاجل

وخلافاً للمنظمات الدولية الأخرى، ليس للأمم المتحدة فعليّاً أية قواعد عامة أو معايير رسمية لاختيار الأمين العام. وبدلاً من ذلك فإنّ ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945 وقراراً صودق عليه في السنة التالية من قبل الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة لا يزالان يشكّلان الأساس الرسمي الوحيد والفضفاض جداً لإجراءات تعيين الأمين العام.[1]

تتمّ تسمية المرشحين من قبل الحكومات، ثم بعد ذلك يوافق مجلس الأمن على مرشح نهائي، والذي عادةً ما يكون نتيجة لتفاوض سرّي بين الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس، ويكون خاضعاً لحق النقض الخاص بكل دولة منهم. ويلي ذلك تأكيد مجلس الأمن اختيار المرشح النهائي عن طريق التصويت بالأغلبية. وليست هناك تقارير منتظمة وشفافة صادرة في أثناء تلك العملية بما في ذلك معلومات حول المرشحين المحتملين. ولا يتم إشراك المجتمع المدني ولا الجمهور العام في تلك العملية مطلقاً. وحتى الآن لم تتولّى أيّ امرأة قَط منصب الأمين العام.

وعلى مدى العقدين الماضيين وافقت أغلبية كبيرة من الحكومات على أنّ العملية الحالية غير ملائمة لاختيار أفضل المرشحين الذين يمكنهم قيادة الأمم المتحدة.[2] ولطالما اعتبر معلقون بارزون تلك العملية مبهمة وغير متسقة مع ممارسات التوظيف الحديثة.[3] وتختلف تلك العملية مع مُثُل ومعايير الأمم المتحدة ذاتها إذ تعطي سلطة ضخمة لمجلس الأمن وأعضائه الدائمين.

وبالنظر إلى خطورة التحديات التي يواجهها العالم وأوجه القصور المعترف بها في الممارسات الحالية، فإنّ هناك حاجة ماسة لإجراء إصلاح شامل في الطريقة التي يختار بها أعضاء الأمم المتحدة الأمين العام. فلا بُدّ من تغيير تلك العملية لتحقيق معايير أعلى من الشفافية والمُساءَلة، والتي دعت إليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني على حد سواء.

وسيلة اختيار أفضل تعني أمم متحدة أقوى

مع انتهاء فترة الأمين العام الحالي للأمم المتحدة في شهر ديسمبر 2016 يحظى المجتمع الدولي بفرصة تاريخية لاستخدام الفترة الفاصلة لتحسين عملية الاختيار. وهناك نطاق واسع للتغيير ذلك أن العديد من الممارسات الحالية غير رسمية ومرنة، بسبب تطورها عبر الزمن، ولا تتطلب تعديلاً لميثاق الأمم المتحدة - وهو أمرٌ صعبٌ مُستصعَب في حد ذاته.

تفويض بالقيادة

لقد أكّدت الدول الأعضاء على الحاجة إلى جعل إجراءات الاختيار أكثر متانة، خصوصاً في وقت تزيد فيه الحاجة إلى التعاون الدولي أكثر من أي وقت مضى. حيث تتخطى العديد من مشكلات العالم الأساسية الحدودَ بدءاً من التغير المناخي ومروراً بالنزاع المسلح وانتهاءً بالإرهاب والأوبئة. ومع ذلك فإن العالم مستقطب بشكل مطرد. ويُعدّ الاعتماد على تنسيق الحكومات من خلال مجموعات إقليمية أو منتديات غير رسمية - مثل مجموعة الثمانية أو مجموعة العشرين – غير فعّال إلى حد كبير إنْ أردنا أن نحل المشكلات التي تتطلب تدخلاً من كل دول العالم.

إنّ انتهاج عملية اختيار أكثر شمولاً وانفتاحاً تنخرط فيها كل الدول الأعضاء قد تمنح الأمناء العامّين للأمم المتحدة في المستقبل تفويضاً أقوى يؤدّي بدوره إلى تعزيز قدرتهم على حشد الدعم المطلوب والمضي قدماً في تنفيذ أجندة الأمم المتحدة. وسوف تساعد تلك العملية الأكثر شمولاً في تنشيط الأمم المتحدة وتعزيز فاعليتها ومصداقيتها بالإضافة إلى إعادة تأكيد سلطتها العالمية وقبولها الشعبي.

تفويض للعمل

إنّ فترة رئاسية واحدة أطوَل مدّةً في المنصب قد تعزز دور الأمين العام للأمم المتحدة. فمثل تلك الفترة تمدّ المرشحين المستقبليين بالمساحة السياسية اللازمة لتطوير وتطبيق أجندة ذات رؤية طويلة المدى وأكثر استقلالية. وكذلك فإنّ التخلّي عن الحاجة إلى إجراء حملة لإعادة الانتخاب والقيود التي يفرضها ذلك من شأنه أن يمنح الأمناء العامّين في المستقبل المساحة المطلوبة من أجل أن يكونوا أكثر جرأة في دفع الأجندة المطلوب تنفيذها.

التزام بالتغيير

لقد تمّ طرح الاقتراحات بإصلاح عملية اختيار الأمين العام للأمم المتحدة مراراً وتكراراً وحظيت بدعم أغلبية الدول الأعضاء في الجمعية العامّة للأمم المتحدة.[4] وكان تقرير وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة نفسها حول اختيار وشروط خدمة الرؤساء التنفيذيين في نظام الأمم المتحدة قد أعاد تأكيد تلك الدعوات المُطالِبة بالإصلاح. لكن الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامّة، لمّا تطبق توصياتها بعد. ويعود ذلك الأمر جزئياً إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية وعدم كفاية الوقت المتاح للنظر في الإصلاحات قبل تلقي الترشيحات.

ويعتبر الاستحقاق القادم في 2016 فرصة مثالية لتثبت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزامها بإيجاد أفضل قائد للمنظمة.

توصيات

مبادئ

إنّ عملية اختيار الأمين العام القادم للأمم المتحدة ينبغي أن تعكس أفضل السبل في اختيار القادة الكبار الآخرين[5]، وبحيث تتصف بما يلي:

- تركّز على تقديم أفضل المرشحين المحتملين.
- تُجرى في وقت مناسب وبطريقة منظمة.
- تكون مبنية على معايير ومتطلبات الاختيار الرسمية.

- تكون مصممة بما يعزّز المساواة بين الجنسين وترتكز إلى أفضل الممارسات لتحقيق المساواة والتنوع، بما في ذلك تشجيع الترشيحات من كل المناطق.
- أن تكون شفافة لأعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع.
- أن تكون شفافة للمجتمع المدني والجمهور العام ووسائل الإعلام.
- أن تكون استيعابية لكل أعضاء الجمعية العامة وأن تكون منفتحة على الاقتراحات الملائمة من قبل المجتمع المدني.

وتشكّل هذه المبادئ المعايير الأساسية التي تقاس عليها أية اقتراحات إصلاحية مستقبلية من أجل تحديد مدى تحسين تلك الاقتراحات لإجراءات الاختيار على نحو مناسب.

العملية

إن الإصلاح الشامل لعملية اختيار الأمناء العامّين للأمم المتحدة في المستقبل ينبغي أن يشتمل على النقاط العشر التالية كافّةً:

1. ينبغي الإعلان عن المنصب ومتطلباته في كل الدول مع دعوة الدول الأعضاء والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني إلى تقديم الترشيحات وتحديد موعد نهائي لقبول الترشيحات.
2. ينبغي على الأمم المتحدة أن تنشر قائمة رسمية بمعايير الاختيار. ولابُد أن تؤكد هذه المعايير على أن الشخص الأفضل، ذكراً أم أنثى، ينبغي اختياره وبغضّ النظر عن منطقته أو أصله (انظر الملحق).
3. ينبغي الإعلان علناً عن جدول زمني واضح لعملية الاختيار في أبكر وقت ممكن من قبل رئيس الجمعية العامّة ورئيس مجلس الأمن بتزامُن مع الدعوة لتلقي الترشيحات.
4. ينبغي على رئيس الجمعية العامّة أن ينشر قائمة بكل المرشحين الرسميين مع سيرهم الذاتية مع نهاية مرحلة تلقي الترشيحات، وأن ينشر رئيس مجلس الأمن قائمة المرشحين المفضلين لدى المجلس عند بدء النظر فيها.
5. على رئيس الجمعية العامّة ورئيس مجلس الأمن أن يتحمّلا المسؤوليّة المشترَكة عن إطلاع أعضاء الأمم المتحدة والجمهور العام بشكل دوري على عملية الاختيار بمجرد الإعلان عن القائمة الكاملة للمرشحين.
6. ينبغي على كل المرشحين أن يوضحوا رؤيتهم القيادية وأهدافهم من ذلك المنصب بوضوح. وينبغي أن يشتمل ذلك على الأولويات السياسية لكل مرشح والتزامه باختيار مسؤولين كبار في الأمم المتحدة على أساس جدارتهم بغضّ النظر عن بلدانهم الأصلية.
7. بمجرد الإعلان عن أسماء كل المرشحين يتعيّن على الجمعية العامّة أن تعقد سلسلة من الجلسات المفتوحة تستطيع من خلالها الدول الأعضاء وكذلك الجمهور العام ووسائل الإعلام أن يدققوا في المرشحين وبرامجهم.
8. ينبغي أن تصرّ الجمعية العامّة ومجلس الأمن على ألا يقدّم المرشحون وعوداً لدول فرادى بخصوص تعيينات المناصب الكبرى، وعلى الدول الأعضاء عدم السعي في طلب مثل تلك الوعود.
9. ينبغي على الجمعية العامّة أن تطلب من مجلس الأمن تقديم مرشّحَيْن أو أكثر لمنصب الأمين العام لكي تنظر الجمعية العمومية في هذه الترشيحات.
10. ينبغي أن تكون فترة الأمين العام محدّدة بفترة واحدة غير قابلة للتجديد مدّتها سبع سنوات.

ملحق: معايير اختيار الأمين العام للأمم المتحدة

يتعيّن على الأمم المتحدة أن تتبنّى عدداً من المعايير والمتطلبات الرسمية. كما ينبغي الإعلان عن هذه المعايير والمتطلبات وإرشاد كل الأطراف المعنيّة لاقتراح مرشحين واختيار أكثر الأفراد تأهيلا لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة.
وينبغي أن تشتمل تلك المعايير على:

- فهم شامل والتزام واضح بأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.
- امتلاك وإظهار أعلى صفات الوزن الأخلاقي والاستقلال والنزاهة والشجاعة.

- القدرة الواضحة على القيادة الأخلاقية والفكرية والسياسية لمنظمة دولية والقدرة على قيادة نظام الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً.
- قدرة مُبرهَنة على إدارة منظمة دولية معقدة.
- امتلاك مهارات معقدة في الدبلوماسية والوساطة إلى جانب مهارات حل المشكلات.
- التحلّي بمهارات التحدث إلى الجمهور والمهارات الإعلامية المطلوبة لوسيط متحدِّث فعّال ومُلهِم عالميّاً.
- فهم واضح مُبرهَن للثقافات المتعدّدة والحساسية تجاه المساواة والتنوع.
- سجل مُبرهَن يظهر الرغبة في العمل مع المجتمع المدني وكل الأطراف المعنية الأخرى.

ملاحظات

[1] ينص ميثاق الأمم المتحدة (المادة 97) فقط على أن الأمين العام يتم انتخابه من قبل الجمعية العامّة بناءً على توصيات مجلس الأمن. ويوصي قرار الجمعية العامّة رقم 1/11 (1946) بأن يقدّم مجلس الأمن مرشحاً واحداً إلى الجمعية العمومية لكن من دون أن يشترط ذلك. وقد أصبح ذلك القرار ببساطة هو الممارسة المتبعة حتى الآن ومن الممكن تغييره بقرار جديد من الجمعية العامّة.

[2] زهران، محمد؛ خريف، بابا لويس وورومان موري، إنريك. اختيار وشروط خدمة الرؤساء التنفيذيين في أنظمة منظمات الأمم المتحدة. وحدة المراقبة المشتركة للأمم المتحدة، جنيف 2009.
JIU/REP/2009/8

[3] انظر، على سبيل المثال، أوركهارت، برايان. الأمين العام القادم: كيف تشغل وظيفة بلا وصف وظيفي. مجلة فورين أفيرز (سبتمبر/ أكتوبر 2006).

[4] تشمل هذه الاقتراحات القرارات التالية وكلها تمت الموافقة عليها بالإجماع: قرار الجمعية العامّة 241/51 (1997) وقرار الجمعية العامّة 286/60 (2006)، وقرار الجمعية العامّة للأمم المتحدة 301/64 (2010) وقرار الجمعية العامّة للأمم المتحدة 297/67 (2013).

[5] تقرير مجلس الأمن. تقارير الأبحاث الخاصة رقم 1: تعيين أمين عام جديد – (فبراير 2006) ورقم 3 تعيين أمين عام للأمم المتحدة (مايو 2011)

1 FOR 7 BILLION
FIND THE BEST UN LEADER

قائد واحد يمثل 7 مليارات نسمة هي حملة عالمية تدعمها منظمات وأفراد ملتزمون بانتخاب أفضل أمين عام للأمم المتحدة.

اللجنة التوجيهية غير الرسمية:

- أفاز (Avaaz)
- فريدريك إيبرت ستيفتنغ – نيويورك (Friedrich-Ebert-Stiftung - New York)
- جمعية الأمم المتحدة - المملكة المتحدة (United Nations Association – UK)
- الحركة الفدرالية العالمية – معهد السياسة العالمية (WFM – IGP)